ثورة 23 تموز 1952م في مصر دراسة في الاسباب والدوافع

م.م. أسيل مهدي شاهر الحميداوي
مديرية تربية الديوانية
Monaf.al.iraqi@gmail.com

تسليم البحث:2018/11/11 **قبول النشر : 2019/12/8**

الخلاصة :

تميزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد دور الجيش في الاحداث التي وقعت في المنطقة العربية، اذ اصبح المبادر الى احداث الانقلابات وتغير الانظمة السياسية في هذه المنطقة وتلك.

وابرز هذه الاحداث ثورة 23 يوليو 1952م في مصر ، اذ كانت مصر مهيأة للثورة لجملة عوامل ذاتية وموضوعية سيتم مناقشة تفاصيلها في ثنايا البحث ، اذ كانت الحقبة التاريخية التي تلت عام 1951م مليئة بالتغيرات السياسية ففيها بدأ الكفاح المسلح في منطقة القنال ضد البريطانيين بعد الغاء معاهدة 1936م من جانب حكومة الوفد ، كما ان حكومة الوفد كانت قد اقيلت بعد حريق القاهرة في 27 تموز عام 1951م حينها ادركت الجماهير ان هذه الحالة كان مخطط لها من اجل افساد معركة القنال واجبار العمل الفدائي على وقف هجماتهم ضد البريطانيين ، كل هذا حتم على المصريين اللجوء الى العمل للتخلص من تلك السيطرة الاجنبية والاستقلال .

لقد نجح الضباط الاحرار في مصر في قيادة الثورة ضد نظام الحكم الملكي في مصر في 23 يوليو 1952م ، اذ اعتبرت ذروة المد الوطني في كفاح الشعب المصري ضد الاستعمار ، واصبحت هذه الحركة الوطنية مركز استقطاب لكل الحركات الثورية في آسيا وافريقيا ورائدة لنضال ابناء الامة العربية في كل اقطارهم ، اذ ان مصر في تلك الحقبة التاريخية لم تكن البلد الوحيد الذي كان يعاني من تردي الاوضاع العامة وخضوعه للسيطرة الاستعمارية وانما كانت البلاد العربية اغلبها تعاني من الاوضاع المتردية نفسها مما دفع في نهاية الامر القوى الوطنية في ارجاء الوطن العربي لتصعيد النضال من اجل التحرر والاستقلال ، لذلك جاء تقسيم البحث الى عدة محاور وهي الاسباب والانجازات والنتائج من اجل تسليط الضوء على هذا الحدث المهم بالصورة التي تمكّن المهتم بمتابعة التطورات السياسية من معرفة فداحة الظلم والالم الذي عاناه المجتمع المصري على مدى الاعوام التي تعاقب على حكمه فيها من هم ليسوا من ابناء مصر اصلاً .

الكلمات المفتاحية: نظام سياسي , انقلاب . التطورات السياسية

The revolution of July 23, 1952 AD in Egypt, a study of the causes and motives

M. Aseel Mahdi Shaher Al-Hamidawi
Diwaniyah Education Directorate
Monaf.al.iraqi@gmail.com

Submission of the research: 11/11/2018 Acceptance of publication: 8/12/2019

Conclusion :

The post-World War II era was marked by the increasing role of the army in the events that occurred in the Arab region, as it became the initiator of the coups events and the change of political systems in this and that region.

The most prominent of these events is the revolution of July 23, 1952 AD in Egypt, as Egypt was prepared for the revolution for a set of subjective and objective factors whose details will be discussed in the research folds, as the historical period that followed in 1951 was full of political changes in which the armed struggle in the Canal Zone against the British began after the abolition of the 1936 treaty. On the part of the government of the delegation, just as the government of the delegation was sacked after the Cairo fire on July 27, 1951 AD, when the masses realized that this situation was planned in order to spoil the battle of the Channel and force the guerrilla action to stop their attacks against the British, all this made it necessary for the Egyptians to resort to Work to get rid of that Foreign control and independence.

The Free Officers in Egypt succeeded in leading the revolution against the monarchy in Egypt on July 23, 1952 AD, as it was considered the height of the national tide in the struggle of the Egyptian people against colonialism, and this national movement became a center of attraction for all revolutionary movements in Asia and Africa and a pioneer of the struggle of the sons of the Arab nation in All their countries, as Egypt in that historical period was not the only country that was suffering from the deterioration of public conditions and subject to colonial control, but the Arab countries, most of which were suffering from the same deteriorating conditions, which eventually led the national powers throughout the Arab world to escalate the struggle for liberationAnd independence, therefore, the division of research into several axes came, namely the reasons, achievements and results in order to shed light on this important event in a way that enables those interested in following political developments to know the magnitude of the injustice and pain suffered by the Egyptian society over the years in which its rule is punished by those who are not children Egypt originally.

Key words: political system, coup. Political developments

المقدمة :

تميزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد دور الجيش في الاحداث التي وقعت في المنطقة العربية، اذ اصبح المبادر الى احداث الانقلابات وتغير الانظمة السياسية في هذه المنطقة وتلك.

وابرز هذه الاحداث ثورة 23 يوليو 1952م في مصر ، اذ كانت مصر مهيأة للثورة لجملة عوامل ذاتية وموضوعية سيتم مناقشة تفاصيلها في ثنايا البحث ، اذ كانت الحقبة التاريخية التي تلت عام 1951م مليئة بالتغيرات السياسية ففيها بدأ الكفاح المسلح في منطقة القنال ضد البريطانيين بعد الغاء معاهدة 1936م من جانب حكومة الوفد ، كما ان حكومة الوفد كانت قد اقيلت بعد حريق القاهرة في 27 تموز عام 1951م حينها ادركت الجماهير ان هذه الحالة كان مخطط لها من اجل افساد معركة القنال واجبار العمل الفدائي على وقف هجماتهم ضد البريطانيين ، كل هذا حتم على المصريين اللجوء الى العمل للتخلص من تلك السيطرة الاجنبية والاستقلال .

لقد نجح الضباط الاحرار في مصر في قيادة الثورة ضد نظام الحكم الملكي في مصر في 23 يوليو 1952م ، اذ اعتبرت ذروة المد الوطني في كفاح الشعب المصري ضد الاستعمار ، واصبحت هذه الحركة الوطنية مركز استقطاب لكل الحركات الثورية في آسيا وافريقيا ورائدة لنضال ابناء الامة العربية في كل اقطارهم ، اذ ان مصر في تلك الحقبة التاريخية لم تكن البلد الوحيد الذي كان يعاني من تردي الاوضاع العامة وخضوعه للسيطرة الاستعمارية وانما كانت البلاد العربية اغلبها تعاني من الاوضاع المتردية نفسها مما دفع في نهاية الامر القوى الوطنية في ارجاء الوطن العربي لتصعيد النضال من اجل التحرر والاستقلال ، لذلك جاء تقسيم البحث الى عدة محاور وهي الاسباب والانجازات والنتائج من اجل تسليط الضوء على هذا الحدث المهم بالصورة التي تمكّن المهتم بمتابعة التطورات السياسية من معرفة فداحة الظلم والالم الذي عاناه المجتمع المصري على مدى الاعوام التي تعاقب على حكمه فيها من هم ليسوا من ابناء مصر اصلاً .

ثورة 23 يوليو 1952م الاسباب والدوافع :

كانت مصر قبل ثورة 1952م مهيأة ذاتياً وموضوعياً لثورة شعبية من اجل التحرر من السيطرة الخارجية وامتلاك مقدرته الطبيعية على موارده الوطنية ، بعد الهيمنة الاجنبية للبلاد خلال عقود من الزمن ، لمجموعات سياسية لا تمثل ارادته الشعب ، بل هيمنوا وسلبوا ارادته الحقيقية [1] .

وفي يوم 23 تموز 1952م نجح تنظيم الضباط الاحرار [2] في قيادة ثورة تحررية قضت على نظام الملك فاروق في مصر ، وتسلم بموجبها قادة الثورة دفة الحكم وسيطروا على الموقف في البلاد مما وجه ضربة قوية للوجود البريطاني في المنطقة [3] .

وفيما يلي أهم الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة :

1. الاسباب السياسية :

من ابرز الاسباب السياسية التي ادت الى قيام الثورة في البلاد هو الحكم الملكي والوجود البريطاني في مصر والذي بدأ في عام 1882م ، اذ أن هذا الاحتلال كان يشغل تفكير قادة الثورة من الضباط الاحرار ويحثهم باستمرار تجاه الثورة ، لتغلغل

الوجود البريطاني في شؤون البلاد وفقدان استقلال وسيادة مصر بل ساهموا بافشال التوجهات السياسية لوحدة وادي النيل في مصر والسودان كذلك خرق الدستور وقتما يريدون [4] .

اضافة الى ذلك الفساد الاداري والسياسي في داخل الحكومات التي تولت السلطة والتي كانت تحاول ارضاء الملك لضمان بقائها في السلطة ولاسيما حاشية القصر واحزاب الحكومة التي كانت تعتمد على القصر للوصول للحكم وليس على الشعب لافتقارها الى التأييد الشعبي [5] .

كذلك ادت صفقة الاسلحة الفاسدة التي اسهم التجار المقربون من القصر الملكي والتجار من العائلة الحاكمة في تزويد الجيش المصري بها في اثناء حرب فلسطين الى تذمر ابناء الشعب المصري عامة والضباط المصريين خاصة من نظام الحكم الملكي في مصر [6] .

كما وعملت الاغلال السياسية التي احتوتها معاهدة 1936م على اعاقة تقدم مصر السياسي ووسعت المسافة بين مصر والعالم من ناحية التقدم السياسي والمساهمة في الحياة السياسية الدولية [7] .

اما السياسة الخارجية المصرية قبل الثورة فقد كانت فاشلة في اطار معالجة أية قضية من القضايا الوطنية وفي مقدمتها مسألة الجلاء ووحدة وادي النيل ، وقد طالت واتسعت تلك المفاوضات ولكن دون تحقيق اي شيء مفيد لمصر [8] .

اما من الناحية العسكرية فأن الاستعمار البريطاني لم يحقق وعوده الخاصة بتطوير الجيش المصري وتحديثه حسب ما تعهد به في معاهدة 1936م ، وكذلك لم يتركوا للضباط المصريين مهمة الاشراف على تدريب الجيش ووضع الخطط اللازمة بحرية مطلقة ، وقد كشفت حرب فلسطين هذا التامر على الجيش مما دفع الضباط الاحرار الى تلك الثورة [9] .

2. الاسباب الاقتصادية :

أن الخطوات التي خطتها مصر باتجاه التقدم الاقتصادي وفي اعقاب الحربيين الاولى والثانية لم تكن مجدية بل ظلت مصر من البلدان المتخلفة اقتصادياً ، ومن اهم مظاهر هذا التخلف ظهور العجز في ميزانها التجاري وهذا يعني تفوق استيراداتها على صادراتها ، كما أن العجز قد اصاب الميزانية السنوية الذي بلغ في اوائل كانون الثاني عام 1952م نحو خمسة وعشرين مليون جنيه مصري [10] .

كما ان الاكتفاء الذاتي في جميع القطاعات بدأت تتجه نحو الكساد الاقتصادي رغم حداثة غالبية هذه القطاعات ، كما أن التخلف الاقتصادي قد تفاقم الى الحد الذي اصبحت فيه الاعمال الاقتصادية المستغلة من الوسائل التي تحقق الثراء السريع ، اضافة الى التبعية الاقتصادية لمصر من خلال الاجهزة الاقتصادية وعلى رأسها البنوك وشركات التامين ووكالات التجارة وشركات التصدير والاستيراد الامر الذي ادى الى دفع البلاد الى حالة من الفوضى في الحياة الاقتصادية للبلاد [11] .

وقد انخفض متوسط الدخل الفردي نتيجة تدهور المستوى المعيشي لغالبية الشعب المصري ، ولا يرتفع الا في ظروف استثنائية فقد كان دخل الفرد السنوي 144 جنيهاً سنة 1907م ، وانخفض الى 84 جنيهاً سنة 1951م اي ان متوسط الدخل الفردي كان يتجه نحو الانخفاض بمرور الزمن ، فضلاً عن ذلك كان توزيع الدخل والثروة بعيداً كل البعد عن العدالة ، وكان نظام الضرائب قبل الثورة يلقي بعبء ضريبي على الطبقات الفقيرة في حين لم يكن كذلك على اصحاب الدخول والثروات الكبيرة ، وقد

انحصرت التجارة الخارجية مع عدد معين من الدول الغربية (بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، والولايات المتحدة) وهذا بعينه يمثل التبعية الاقتصادية لمصر والتحكم باقتصاده [12] .

3. الاسباب الاجتماعية :

كان الشعب المصري يعاني من الفقر والجهل والمرض كل ذلك اثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة من الشعب في حين كانت الفئات المتحكمة بالعصب الاقتصادي في الداخل هم كبار الملاك والرأسماليين من مصريين واجانب ، وقد عجزت اغلب الحكومات المتعاقبة في الحكم على استيعاب النمو السكاني في البلاد واحداث تنمية في الاقتصاد المصري ، بما يتناسب مع الحاجة المحلية للشعب وتحسين قدرته الشرائية ، كما وفشلت في تحسين طرق المواصلات أو استثمار الثروات الطبيعية في التنمية الصناعية [13] .

وكانت العدالة الاجتماعية من أهم المظاهر الاجتماعية التي دفعت الى الثورة ، اذ ان الشعب المصري كان مقسم طبقياً وكانت الطبقة المتنفذه العليا تسلب حقوق الطبقات الفقيرة وارادتها بطرق غير انسانية ، ولذلك اتسعت الفوارق بين الطبقات ، كما ان الحكومات المصرية قد عجزت عن مواجهة متطلبات الظروف الصحية والثقافية المتزايدة للشعب المصري ، وكان عجز الحكومات المصرية المتعاقبة عن التقليل بين طبقات المجتمع المصري يعني انعدام المساواة والحرية في ذلك المجتمع ، وكانت الملكيات الزراعية وسوء توزيعها أهم الدلائل التي تشير الى انعدام تلك العدالة الاجتماعية [14] .

فضلاً عن ذلك قلة الخدمات الاجتماعية من المستشفيات و المدارس مقارنةً بالأعداد الكبيرة للطلاب [15] ، على انه من المهم التذكير ان الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في ظل النظام الملكي قد بذلت محاولات كثيرة لإصلاح الاوضاع الاجتماعية ، كما وعملت في سنين وصولها للحكم الى انشاء بعض المشاريع الخدمية مثل انشاء جامعة الاسكندرية وبناء بعض المرافق الصحية المختلفة ، كما وعملت على نشر مجانية التعليم للمرحلتين الابتدائية والثانوية [16] .

الانجازات التي حققتها ثورة 23 تموز 1952م

قبل الدخول في انجازات الثورة لابد من اعطاء لمحة بسيطة عن كيفية تنفيذ الثورة ، اذ اجتمع الضباط الاحرار في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الاربعاء 23 تموز سنة 1952م في مقر هيئة اركان حرب الجيش ، وقد قسمت خطة الاستيلاء على السلطة الى ثلاث مراحل تشمل المرحلة الاولى قيام الضباط الاحرار بالسيطرة على مبنى القيادة العسكرية في منطقة كوبري القبة[17] واعتقال الضباط الموجودين فيه لحماية الثورة من خطر وقوف هؤلاء ضدها ، وبعد ذلك الانتشار على مداخل القاهرة ، كما ان سلاح الطيران يقوم في يوم الثورة بالتحليق فوق القاهرة والاسكندرية لمنع الملك من الهرب الى خارج مصر ، وكذلك لمراقبة القوات البريطانية الموجودة في القنال ، وفي هذه الاثناء تقوم وحدات الجيش بالتحرك نحو محطة الاذاعة وشبكة التليفونات واخضاعها لسيطرة الضباط الاحرار ، هذه المرحلة حدد لها الوقت منتصف ليلة 23/22 تموز ، اما المرحلة الثانية فيتم فيها ادارة السيطرة على السلطة المدنية بتعيين وزارة مدنية تتمتع بثقة الشعب وتأييده ويكون ولائها للانقلاب واضحاً لايقبل الشك ، اما المرحلة الثالثة والاخيرة في الخطة فتتلخص في عزل الملك فاروق عن الحكم ، وقد تم كل ما خطط له الضباط الاحرار واصبحت المراكز الاستراتيجية في العاصمة وهي مراكز الهاتف والتلغراف ومحطة القاهرة والجسور ومداخل المدينة والمطارات ومراكز الشرطة تحت سيطرة قوات الجيش ، واجبر الضباط الاحرار الملك فاروق على تكليف علي ماهر[18]

بالوزارة ، ثم تم اجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش في 25 تموز 1952م لابنه احمد فؤاد الثاني الذي كان طفلاً ، وغادر الملك فاروق مصر في مساء 26 تموز من العام نفسه الى منفاه في ايطاليا [19] .

كان قادة ثورة 23 تموز 1952م في مصر يدركون بصورة عميقة المهام الرئيسة التي تواجه الثورة المصرية والمتمثلة بصورة رئيسة في تحرير البلاد من سيطرة الاستعمار وتحقيق الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل تصفية الوجود الاستعماري في البلاد وإقامة نظام ديمقراطية ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية التي افتقر اليها المجتمع المصري منذ حقب زمنية طويلة [20] .

اولاً : أهم الانجازات على المستوى السياسي :

اصدرت حكومة الثورة في يوم 10 كانون الاول عام 1952م قراراً اعلنت فيه سقوط دستور عام 1923 [21] ، واصدرت في 13 كانون الثاني عام 1953م مرسوماً اعلنت فيه تأليف لجنة [22] لوضع مشروع دستور جديد ينسجم مع اهداف الثورة الجديدة [23] ، وبعد يومين اصدرت الحكومة قراراً حددت فيه المرحلة الانتقالية بـ (ثلاث سنوات) على أن يتولى مجلس قيادة الثورة ادارة البلاد [24] .

وتم في 16 كانون الثاني 1956م انجاز الدستور واعلانه باسم دستور الجمهورية المصرية والذي يحمل اهداف ثورة 1952م [25] ، وكانت حكومة الثورة قد الغت النظام الملكي واعلنت الجمهورية في 18 حزيران عام 1953م [26] .

كما واصدرت الثورة في 17 كانون الثاني عام 1953م قانوناً حلت بموجبه جميع الاحزاب السياسية القديمة ومصادرة جميع الاموال العائدة لتلك الاحزاب [27] .

وكانت حكومة الثورة قد أصدرت عام 1952م قانوناً لتنظيم الاحزاب المصرية ، ودعت تلك الاحزاب الى تطهير صفوفها من العناصر الانتهازية والعميلة ، ولما وجدت هذه الحكومة ان الاحزاب لم تلتزم بما طلبت منها تنفيذه قررت حل تلك الاحزاب [28] .

كما ان حكومة الثورة عملت على الغاء الرتب والالقاب القديمة باعتبارها من رواسب العهد القديم وذلك بعد أيام قليلة من قيام الثورة [29] .

ومن المعلوم ان حكومة الوفد كانت أسبق من حكومة الثورة في قضية إلغاء الرتب والالقاب ولكنها لم تنفذها ، اذ كانت صحف الوفد عام 1936م بعد فوزه في الانتخابات قد كتبت في صفحاتها بما معناه ان الالقاب قد فقدت أهميتها وانه قد حان الوقت لإلغائها كما حصل في تركيا والعراق [30] .

اما على صعيد السياسة الخارجية لحكومة الثورة المصرية فقد اعلنت مصر تمسكها بسياسة الحياد والابتعاد عن الاحلاف الغربية التي تستهدف التبعية للدول الغربية والقضاء على المد القومي والتوجهات الوحدوية لديها [31] .

كما وعملت حكومة الثورة على كسر طوق استيراد السلاح ، اذ توجهت مصر الى الدول الاشتراكية وعقدت مع تشيكوسلوفاكيا[32] صفقة اسلحة بعد ان كانت مصر تعتمد على بريطانيا وامريكا في هذا الامر ، وبذلك تخلصت مصر من التبعية والتهديد المستمر بقطع امداد السلاح عنها من قبل بريطانيا وامريكا [33] .

اما موضوع السودان فقد كان الضباط الاحرار مؤمنين تماماً بحق السودان في تقرير المصير، واظهروا تصميمهم لحل هذه المشكلة ووجهت حكومة الثورة الدعوة الى زعيم حزب الامة السوداني عبد الرحمن المهدي واجرت مفاوضات مطولة معه انتهت بموافقة حزب الامة على الاقتراح المصري القاضي باستقلال السودان وتحديد المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات لتشكيل حكومة سودانية منتخبة من قبل الشعب [34].

وفي 12 شباط عام 1953م عقدت حكومة الثورة المصرية اتفاقاً مع الجانب السوداني انهت بموجبها الحكم الثنائي المصري البريطاني على السودان واعطاء السودانيين الحق كامل الحرية في ادارة شؤون بلادهم اثناء المرحلة الانتقالية مع التاكيد على ضرورة الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً ، وفي الاول من كانون الثاني عام 1956م اعلنت الجمعية السودانية التاسيسية استقلال السودان [35] .

اما على صعيد موقف حكومة الثورة من قضية الجلاء فقد أجرت الحكومة مفاوضاتها مع البريطانيين بعد ان عمدت الى مضايقة قواتهم في منطقة القنال مما اضطر بريطانيا الى الاتفاق مع حكومة الثورة على قضية الجلاء عن مصر في تموز من عام 1954م ، وتم جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر في حزيران من عام 1956م ، وبذلك تحقق لمصر الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة على اراضيها [36] .

اما على صعيد تبني الثورة لفكرة القومية العربية فقد ظهر ذلك واضحاً في قضية افتتاح اذاعة صوت العرب في 4 تموز 1953م، والتي كان زمن ارسالها اليومي نصف ساعة زادت من ذلك الوقت حتى بلغ 22 ساعة ارسال في وهذا يدلل على الاهتمام المتواصل بالتقارب مع الدول العربية الشقيقة [37] .

ثانياً : في المجال الاقتصادي :

كان الهدف الاول والاساسي الاكثر وضوحاً لثورة 23 تموز هو تحرير الفلاحين ، ولهذا كان اصدار قانون الاصلاح الزراعي هو الانجاز الذي اخذ أسبقية في تفكير الضباط الاحرار قبل الثورة ، ونفذت بعد الثورة، ومثّل أول قانون اصلاحي في تاريخ مصر تضمن معالجة مشاكل شريحة مهمة من الشعب المصري ، وقد صدر القانون يوم 9 ايلول عام 1952م [38] .

ولم يقتصر قانون الاصلاح الزراعي على تحديد ملكيات الاراضي بل شمل تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وقد كان هذا القانون عاملاً حاسماً في تغيير التركيبة الاجتماعية في الريف المصري ، اذ تقلصت القاعدة الاقتصادية لكبار الملاك وهذا ادى في النهاية الى اضعاف قدرتهم السياسية والاجتماعية وتوسيع قاعدة صغار ومتوسطي الملاك ومساهمة الكثير من الفلاحين معهم الذين كانوا يعدون قبل الثورة من الطبقات المعدومة في البلاد [39] .

كما وحقق القانون غايتين مهمتين هما التحكم في تنظيم وتخطيط الانتاج الزراعي من خلال تحديد نوع ودورة المحاصيل التي يتم زراعتها ، اما الغاية الثانية فهي اعطاء الفلاحين حافزاً قوياً في زيادة الانتاج الزراعي بعد توزيع الاراضي عليهم [40] .

اما في مجال الصناعة فقد اتخذت الثورة الكثير من الاجراءات التي استهدفت بها تحقيق هدف وطني كبير يتمثل في التحرير الاقتصادي وحل الازمات والخروج بمصر من حالة الفقر والتخلف الى حالة التطور والانتعاش الصناعي ، وقد ازدادت مدخولات الصناعة من 127 مليون جنيه عام 1952م الى 367 مليون جنيه عام 1962 [41] .

كما شجعت حكومة الثورة على الاستثمارات الاجنبية في البلاد في مجال الصناعة ، فاصدرت القانون رقم (128) في 30 تموز 1952م ، على ان لا تزيد النسبة الاجنبية على 51 % من مجموع رأس المال ، كما وصدر قانون رقم 13 لسنة 1952م الذي يقضي بانشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي والذي سمي فيما بعد بـ (لجنة التخطيط) للانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية [42] .

انشاء لجنة التخطيط هذه يدل على ان قادة الثورة المصرية كانو عاقدين العزم منذ قيام الثورة على تحقيق التنوع الاقتصادي بحماس كبير يفوق محاولات نظام الحكم القديم [43] .

وقد استطاعت قيادة الثورة المصرية تحويل نظام الانتاج في مصر من نظام اقتصاد المشروعات الخاصة الى نظام تكون السيطرة فيه لمؤوسسات الدولة التي تتخذ معظم القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج وبالاستثمارات الاقتصادية [44] ، كما ان العلاقات الاقتصادية المصرية العربية بعد الثورة اخذت تتصاعد باستمرار وقد تطلعت الرأسمالية الصناعية المصرية واستثماراتها الى البلدان العربية باعتبارها سوقاً لتسويق منتجاتها ، كما وعملت مصر على تعبئة الموارد الاقتصادية لكي تلعب دور الدولة النموذج وذلك عن طريق التعاون مع الدول المجاورة ، كما ان تنامي العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي السابق كانت له ابعاد ايديولوجية واقتصادية معادية في جوهرها للغرب تتمثل في اضعاف علاقات مصر مع بعض الانظمة العربية ذات التوجهات الغربية [45] .

وشهدت المدة من 1952م الى 1967م ثلاثة مراحل تنموية ، المرحلة الاساسية الاولى سميت مرحلة النظام الرأسمالي ، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة انتقالية سواء بالنسبة الى نشاط الاقتصاد الخاص والعام ، اما المرحلة الثالثة والاخيرة فهي مرحلة ملكية الدولة اي السيطرة المركزية على عمليات التنمية الاقتصادية [46] .

ثالثاً : في الجانب الاجتماعي :

لقد عمدت حكومة الثورة الى اتخاذ الكثير من الاجراءات الاصلاحية ذات التوجه التقدمي من اجل ترسيخ مبادئ المساواة وتكافئ الفرص بين ابناء الشعب المصري بكل مكوناته السياسية والاجتماعية [47] ، لتحقيق العدالة الاجتماعية وادراكاً من حكومة الثورة للاوضاع السيئة التي بلغتها مصر ومستوى التجاوز الحاصل على حقوق الطبقات الفقيرة في المجتمع المصري [48] .

وقد ساهم توزيع تلك الملكيات الزراعية على الفلاحين المعدمين في دفع الجماهير المصرية لتجاوز الموروث الاجتماعي السابق وضمان حقوقها الطبيعية في العيش بحرية نحو التغيير ، وبداية المسار نحو تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديمقراطي في البلاد [49] .

اما في مجال التعليم فقد شهد هذا القطاع انجازاً كبيراً باصدار قانون مجانية التعليم لجميع مراحل التعليم مما ادى الى زيادة نسبة اعداد الطلبة للاعوام 1952- 1970م في المرحلة الابتدائية للذكور من 5 ، 866 الف عام 1952م الى 2،25 مليون عام 1970م ، اما مدارس الاناث فقد ارتفت من 526 الف عام 1952م الى 37،1 مليون عام 1970م ، وقد مثّلت هذه الزيادة دخول ابناء الطبقات الفقيرة الذين لم تكن ظروفهم الاقتصادية قبل الثورة تسمح لهم بالالتحاق في تلك المدارس [50] ، وهذا التوسع في التعليم لم يكن قاصراً على شريحة دون اخرى بل شمل جميع مكونات المجتمع المصري على اختلاف اتجاهاتهم ومثال على

ذلك كان في الستينات ثلاثة ارباع طلاب كلية الهندسة بجامعة عين شمس من الاقباط ، وكذلك كانت نسبتهم في كلية طب جامعة القاهرة في المدة نفسها 40% من مجموع الطلاب وكذلك الحال في جميع قطاعات الدولة الاخرى [51] .

لقد ساهمت حكومة الثورة في خلق نظام تعليمي موحد مرتبط من حيث المبدأ بالاهداف القومية والتنموية الشاملة بما في ذلك التعليم الخاص الاجنبي او الاهلي كل ذلك باشراف الدولة وفق المناهج التربوية والقومية وبشكل خاص في اللغة والدين والجغرافية والتربية القومية [52] .

واصبح الشعور بالكبرياء الوطني يغمر جميع ابناء الشعب ، وقد زاد على السلع الوطنية حتى كادت ان تختفي السلع الاجنبية ، واصبح البيت المصري وما يحتويه من ادوات من الصناعة الوطنية حفاظاً على الثروة القومية [53] .

كذلك عملت الدولة على الحاق خريجي الكليات بالوظائف والاعمال عن طريق مكاتب العمل ، واصبحت جميع الترقيات في الدولة تتم عن طريق الاقدمية ، كما صرحت الحكومة المصرية وفي اطار التسامح الديني للكنسية القبطية ببناء خمس وعشرين كنيسة سنوياً ، وكان ذلك ادراكاً لحقوق تلك الطوائف الدينية من قبل حكومة الثورة [54] .

وفي مجال الصحة فقد سعت حكومة الثورة الى توفير الغذاء المناسب والكافي لافراد الشعب المصري ، وقد وصلت تغذية الفرد المصري الى المستوى العالي المقبول وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية ، وكذلك تزايد عدد الاطباء بصورة ملحوظة من 500 طبيب عام 1952م الى 000 ، 18 طبيب عام 1970م اي بنسبة 375% ، واصبح معدل السكان لكل طبيب هو 2000 شخص بعدما كان 4300 شخص وانعكس ذلك في التقليل من نسبة الوفيات من 18 بالاف الى 13 بالاف عام 1970م ، كما ان نسبة الوفيات في الاطفال قد انخفضت من 150 الى 120 بالاف ، وارتفع المتوسط العمري من 42 سنة الى 53 سنة بين عامي 1952 – 1970م وهذا يعكس زيادة العناية وتوفر الخدمات الصحية لافراد الشعب ، كما وعملت حكومة الثورة على افساح المجال امام المرأة المصرية للمساهمة بدورها المطلوب باعتبارها نصف المجتمع بعد ان كانت تعاني من الاستغلال وتحجيم دورها بسبب النظرة المتخلفة التي كان المجتمع ينظر به اليها [55] .

اما على الصعيد العربي فقد ظهر نشاط قادة ثورة 1952م في تهدئة الصراعات الطائفية وايجاد الحلول المناسبة لها كما هو الحال في لبنان ، كما وعمل جمال عبد الناصر زعيم الثورة على كشف اهداف الحلف الاسلامي الذي حاولت المملكة العربية السعودية ان تجعله بديلاً عن الوحدة العربية بمساندة الولايات المتحدة الامريكية [56] .

ساهمت ثورة 1952م في نشر الوعي القومي العربي بين الجماهير العربية ، وقد برز هذا في المواقف العربية المؤيدة للثورة المصرية ام في المواقف المصرية المؤيدة لنضال الشعوب العربية من اجل الاستقلال والكرامة ، وكان الشعب العراقي على وجه الخصوص قد تجاوب مع الثورة المصرية منذ انطلاقتها الاولى ، كما ان القيادة العسكرية العراقية قد استفادت في هذه التجربة في بناء خلايا التنظيم للضباط الاحرار من اجل التمهيد للثورة ضد النظام الملكي وقد تم هذا فعلاً في 14 تموز 1958م [57] .

ولم يقتصر هذا التاثير على العراق فقط وانما على صعيد الوطن العربي ككل ، اذ نجح الشعب السوري بفضل الوحدة مع افراد الجيش في شباط عام 1954م في اسقاط نظام الحكم هناك ، وفي الاول من تشرين الاول عام 1954م بدأت الانتفاضة المسلحة للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي ، وكذلك تم في الاول من كانون الثاني عام 1956م اعلان استقلال السودان ،

وفي الثاني من اذار من العام نفسه اعلن عن استقلال المغرب ، وفي العشرين من الشهر والسنة نفسها اعلن استقلال تونس [58] .

وقد استلهمت كل هذه الثورات من المشاريع الاجتماعية لثورة 23 تموز المصرية الشيء الكثير سواء في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وانشاء قطاع عام يقود الاقتصاد الوطني ، وايضاً اتباع اسلوب التخطيط الوطني الشامل وتاميم المصالح الاجنبية داخل كل تلك البلدان [59] .

وقد عملت حكومة الثورة المصرية على إحياء الاحساس العربي داخل مصر وذلك عن طريق ادخال مصر في كل قضايا العروبة والمساهمة الجادة من جانبها من خلال وضع كل امكانياتها لخدمة قضايا العرب الاساسية [60] .

اما على الصعيد الافريقي فقد عملت ثورة 1952م على فتح ابواب التحرير امام الدول الافريقية ، اضافة الى ذلك قدمت حكومة الثورة المصرية المساعدات الكثيرة والفعالة لكل حركات التحرير الافريقية ، واصبحت حليفاً لتلك القوى الثورية ، واصبحت القاهرة في ذلك الوقت القاعدة الاساسية لحركات التحرير الافريقية [61] .

الهوامش :

(1) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ، دار المسيرة للطباعة ، ط2 ، بيروت ، 1983 ، ص42 .

(2) تنظيم الضباط الاحرار : يذهب بعض المؤرخين الى اعتبار سنة 1938 هي الاساس الذي انشأ فيها تجمع للضباط الاحرار ، افراد هذا التنظيم يجمع عدد من الضباط ممن لا تتجاوز رتبة احدهم ملازم ثاني ، في حين يرى البعض الاخر من المؤرخين ان البداية الاولى لتأسيس تنظيم الضباط الاحرار يرجع الى عام 1941 / 1942 ، اذ تكونت لجنة من الضباط للاتصال بقوات المحور اثناء محاولة قوات المحور الهجوم على مصر ، وبعد فشل قوات رومل في الانتصار على قوات الحلفاء تفرق جمع الضباط من اللجنة ، وفي اواخر عام 1949 قام جمال عبد الناصر بجمع اللجنة التاسيسية والتي بدأت اتصالاتها بصورة مستمرة ، وكانت متكونة من خمس ضباط هم (جمال عبد الناصر ، وحسن ابراهيم ، وخالد محيي الدين ، وكمال الدين حسين ، وعبد المنعم رؤوف) ، وانضم لها في عام 1950 مجموعة من الضباط وهم (صلاح سالم ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي، وعبد الحكيم عامر ، وانور السادات) ، وقد تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للتنظيم في ذلك الوقت . وللمزيد من التفاصيل عن تنظيم الضباط الاحرار ينظر : جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو 1952 ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964 ، ص213 - 214 ؛ كذلك ينظر : فلاح حسن حمادي ، التطورات السياسية في مصر واثرها في قيام ثورة 23 تموز من (1945 - 1952) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، 2000 ، ص136 - 145 .

(3) مفيد كاصد الزيدي ، بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين ، مجلة آفاق عربية ، العدد 5 ، ايار ، 1993 ، ص21 .

(4) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 ، مطبعة السعادة ، ط1 ، القاهرة ، 1957 ، ص153 – 154 .

(5) ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط ، ج2 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1970 ، ص45 ؛ وكذلك ينظر : جلال يحيى مصر الحديثة (1919 - 1952) ، المطبعة العصرية ، الاسكندرية ، 1984 ، ص 520 - 523 .

(6) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج2 ، مطابع دار المعارف ، القاهرة ، 1972، ص143 .

(7) ابراهيم جمعة ، الميثاق والاتحاد الاشتراكي ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص 44 .

(8) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 ، مطبعة السعادة ، ط1 ، القاهرة ، 1957 ، ص 154 .

(9) للمزيد من التفاصيل عن الاسباب السياسية ينظر : جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، مطبعة دار المعارف ، الاسكندرية ، 1980 ، ص473 - 476 .

(10) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص166 - 167 .

(11) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص210 .

(12) محمود متولي ، ثورة 23 يوليو والرأسمالية المصرية حتى سنة 1961 ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد 138 ، ايلول ، 1972 ، ص15 .

(13) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص487 .

(14) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة 23 يوليو ، المصدر السابق ، ص168 - 169 .

(15) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص479 .

(16) المصدر نفسه ، ص480 .

(17) كوبري القبة : هي منطقة تقع في منتصف القاهرة تماما بين مصر الجديدة ومدينة نصر العباسية وحدائق القبة، وتميز كوبري القبة بموقعها المتميز جدا هذا اذ تمر عليه معظم المواصلات العامة وبها محطة لمترو الانفاق ومحطة لمترو مصر الجديدة وهو ما يطلق عليه (قزوقة) باللغة الدارجة .

https://ar.m.wikipedia.org/wiki .

(18) علي ماهر باشا (1881-1960م) من اعيان الشراكسة في مصر والده محمد ماهر باشا وكيل وزارة البحرية ومحافظ القاهرة، سياسي مصري بارز شارك في ثورة سنة 1919م، تسلم وزارة المعارف عام 1952م وشغل منصب رئيس وزراء مصر اربعة مرات كان اولها في 30 يناير 1936م واخرها عند قيام ثورة يوليو سنة 1952م، اذ عهد اليه برئاسة اول وزارة مصرية في عهد الثورة المصرية .

https://ar.m.wikipedia.org/wiki .

(19) جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو ، المصدر السابق ، ص214 - 218 ، كذلك ينظر : فلاح حسن حمادي ، المصدر السابق ، ص149 - 155 .

(20) مولود عطا الله ، نضال الشعوب من اجل الاستقلال الاقتصادي ، مطبعة دار التقدم ، موسكو ، 1971 ، ص108 - 109 .

(21) عصمت سيف الدولة ، المصدر السابق ، ص97 .

(22) لجنة اعداد الدستور كانت تتكون من خمسين عضوا كانوا ينتمون في الاغلب الى الاتجاهات السياسية والى الاحزاب والفئات المختلفة منهم من ثلاثة من أعضاء لجنة دستور 1923 وفيهم اربعة من زعماء حزب الوفد واثنان من حزب الاحرار الدستوريين واثنان من السعديين وثلاثة من الاخوان المسلمين وثلاثة من الحزب الوطني واثنان من الحزب الوطني الجديد

بزعامة فتحي رضوان ورئيس الكتلة الوفدية وعضو من جماعة مصر الفتاة وفيهم رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة العليا الشرعية وثلاثة من رجال الجيش والشرطة ومنهم جماعات اخرى من اساتذة قانون وجامعات ورجال اقتصاد وعدد من رجال السياسة والمستقلين ينظر : طارق البشري ، الديمقراطية وثورة 23 يوليو 1952 - 1970 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 64 ، حزيران 1984 ، ص75 .

(23) المصدر نفسه ، ص75 .

(24) الاهداف الستة للثورة هي: اولاً: القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين، ثانياً: القضاء على الاقطاع، ثالثاً : القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم، رابعاً: اقامة عدالة اجتماعية، خامساً: اقامة جيش وطني، سادساً:اقامة حياة ديمقراطية سليمة . ينظر: محمد البشبيشي، 23 يوليو ثورة انسانية واخلاقية، الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص60 - 61 .

(25) عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار المسيرة للطباعة ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص54 .

(26) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار النهضة للطباعة ، بيروت ، 1980 ، ص526 .

(27) عبد الرحمن الرافعي ، كفاح الشعب والجلاء ، مطبعة دار الجمهورية ، بلا تاريخ ، ص84 .

(28) وللمزيد من التفاصيل عن قرار حل الاحزاب ينظر : احمد حمروش ، قصة ثورة 23 يوليو ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط2 ، القاهرة ، 1977 ، ص263 - 285 .

(29) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص484 .

(30) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر 1937 - 1948 ، مركز الطباعة الحديثة ، بيروت ، 1973 ، ص49 .

(31) انتصار زيدان الجنابي ، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1988 ، ص51 ؛ وللمزيد من التفاصيل عن دور زعيم الثورة المصرية جمال عبد الناصر في تأسيس مجموعة عدم الانحياز ينظر : حسن فهمي مصطفى ، مفهوم عبد الناصر لعدم الانحياز ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد 151 ، تشرين الاول 1973 ، ص6 - 16 .

(32) تشكوسلوفاكيا : دولة تقع في القارة الاوربية اعلن عن قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا رسميا في 28 اكتوبر سنة 1918م حينما اعلنت عن استقلالها عن الامبراطورية النمساوية المجرية وظلت قائمة حتى تفككها السلمي في 1 يناير سنة 1993م لتتقسم الى دولتين هما التشيك وجمهورية سلوفاكيا.. https://ar.m.aljazeera.net/NR

(33) سعد التائه ، مصر بين عهدين (1952 - 1970) (1970 - 1981) ، دار النضال للطباعة ، ط2 ، بيروت ، 1987 ، ص59 .

(34) صفاء عبد الوهاب المبارك ، بريطانيا ومصر (1919 - 1955) ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 29 ، بغداد ، 1986 ، ص39 .

(35) عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص527 ، وللمزيد من التفاصيل عن قضية السودان وموقف حكومة الثورة المصرية منها ينظر : احمد حمروش ، قصة ثورة 23 يوليو ، ج2 ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، 1975 ، ص11 - 37 .

(36) محمد عزة دروزة ، عروبة مصر قبل الاسلام وبعده ، المطبعة العصرية للطباعة والنشر ، ط2 ، صيدا ، 1936 ، ص189 .

(37) سعد الدين ابراهيم واخرون ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1982 ، ص87 .

(38) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ، المصدر السابق ، ص123 - 124 .

(39) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص136 .

(40) مايسه الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1993 ، ص40 - 41 ، وللمزيد من التفاصيل عن قانون الاصلاح الاقتصادي ينظر : عبد الخلق الشهاوي ، حرب الاقطاع يؤمن الطريق للوحدة ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد 138 ، ايلول 1972 ، ص2 - 7 .

(41) سعد التائه ، مصر بين عهدين ، المصدر السابق ، ص65 - 66 .

(42) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتورياً ، المصدر السابق ، ص234 .

(43) روبرت مابرو ، اقتصاد مصر (1952 - 1972) ، ترجمة صليب بطرس ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ص172 .

(44) باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، ترجمة خيري حماد ، المطبعة الثقافية ، القاهرة ، 1975 ، ص9 .

(45) عمر عز الرجال ، العامل الاقتصادي والسياسة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 130 ، اكتوبر ، 1997 ، ص28 .

(46) ابو سيف يوسف ، الاقباط والقومية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1987، ص155 .

(47) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص212 .

(48) مايسه الجمل ، المصدر السابق ، ص40 .

(49) ابراهيم جمعه ، المصدر السابق ، ص99 .

(50) سعد التائه ، مصر بين عهدين ، المصدر السابق ، ص73 .

(51) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق ، ص155 .

(52) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص140 .

(53) سعد التائه ، الصحافة المصرية في نضالها ضد الارهاب والامبريالية ، مجلة دراسات عربية ، العدد 1 ، تشرين الثاني 1980 ، ص73 .

(54) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق ، ص155 - 156 .

(55) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص140 - 142 .

(56) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق ، ص156 ، وللمزيد من التفاصيل عن انجازات الثورة ينظر : فوزي عطوي ، جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، 1970 ، ص162 - 178 .

(57) انتصار زيدان الجنابي ، المصدر السابق ، ص18 .

(58) مولود عطا الله ، المصدر السابق ، ص100 .

(59) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص143 .

(60) السيد ياسين ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1980 ، ص114 .

(61) محمد محمد فايق ، ثورة 23 يوليو وافريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1984 ، ص106 - 107 .

الخاتمة :

وختاماً فأن اهم النتائج التي افرزتها ثورة 23 تموز 1952م هي :

1. كانت ثورة 23 تموز 1952م متابعة منطقية طبيعية لمجمل حركة الشعب المصري ضد الاستعمار والاقطاع ، هذه الحركة التي امتدت منذ ايام الثورة العرابية عام 1882م ونضال الفلاحين في دنشواي عام 1906م الى ثورة 1919م حتى تكللت تلك المسيرة بثورة تموز التحررية .

2. كما وان هذه الثورة كانت استجابة طبيعية ايضاً لوجود ازمة اجتماعية سياسية في داخل مصر ، اذ فشل الحكم الملكي في مواجهة أهم مشكلتين تعرضت لها الاجيال المصرية ، وهما المشكلة الوطنية والمسألة الاجتماعية أو بمعنى آخر مشكلتي الاستقلال والعدالة .

3. ساهمت ثورة 1952م في انجاح الاندماج القومي بين العناصر الدينية ، اذ اصبح الشعب المصري وحدة واحدة بين الاقباط والمسلمين .

4. لقد كانت ثورة 1952م منذ لحظاتها الاولى ثورة عربية استكملت اختماراتها الاولى في حرب فلسطين ، لكن هذا لا يعني انها قامت بسبب النتائج التي اسفرت عنها هذه الحرب ، كما ليس صحيحاً انها قامت بسبب قضية الاسلحة الفاسدة ، وليس بسبب انتخابات نادي الضباط الاحرار او حريق القاهرة ، ولكنها كانت تحقيقاً للأمل الذي راود شعب مصر منذ بدأ العصر الحديث .

5. عكست ثورة 1952م بقانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في 9 ايلول عام 1952م جوهر المرحلة الاولى لثورة التحرر الوطني المصرية المناوئة للإقطاع والامبريالية عبر آفاق ذلك القانون الاقتصادية والسياسة والاجتماعية .

6. لقد كانت التطورات التي شهدتها سياسة مصر الخارجية على الساحة العربية في اعقاب ثورة 1952م غير مقطوعة عن التطورات التي شهدتها الحقبة الممتدة بين 1945 – 1952م ، لان تطور قضية الاحتلال البريطانية والمشكلة الفلسطينية قد ساهمت في تعزيز التوجهات العربية لسياسة مصر الخارجية بصورة اكثر فاعلية .

7. اعظم ما في ثورة 1952م ان القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها لم تكن هي صانعة هذه الثورة وانما كانت الاداة الشعبية لها .

8. ان الشعب المصري استطاع خلال هذه الثورة ان يقهر اعداء ثورته ، وان يخرج بقوة اندفاع متزايدة نحو طريق التقدم والنهوض التنموي واثبتت لكل العالم ان الشعوب المغلوبة على امرها قادرة على الثورة الشاملة اذا ما استجمعت قواها ووحدت صفوفها .

المصادر :

1. ابراهيم جمعة ، الميثاق والاتحاد الاشتراكي ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، بلا تاريخ.
2. ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط ، ج2 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1970م .
3. ابو سيف يوسف ، الاقباط والقومية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1987م .
4. احمد حمروش ، قصة ثورة 23 يوليو ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط2 ، القاهرة ، 1977 .
5. انتصار زيدان الجنابي ، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1988 .
6. باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الى الاشتراكية ، ترجمة : خيري حامد ، المطبعة الثقافية ، القاهرة ، 1975م .
7. جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو 1952 ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964م .
8. جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، مطبعة دار المعارف ، الاسكندرية ، 1980م .
9. جلال يحيى ، مصر الحديثة (1919 – 1952م)، المطبعة العصرية ، الاسكندرية ، 1984 .
10. حسن فهمي مصطفى ، مفهوم عبد الناصر لعدم الانحياز ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد 151 ، تشرين الاول 1973 .
11. روبرت مابرو ، اقتصاد مصر (1952 – 1972م)، ترجمة : صليب بطرس ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، 1976م .
12. سعد التائه ، الصحافة المصرية في نضالها ضد الارهاب والامبريالية ، مجلة دراسات عربية ، العدد 1 ، تشرين الثاني ، 1980م .
13. سعد التائه ، مصر بين عهدين (1952 – 1970م) (1970-1981م)، دار النضال للطباعة، ط2 ، بيروت ، 1987م .
14. سعد الدين ابراهيم واخرون ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1982م .
15. السيد ياسين ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1980م .
16. صفاء عبد الوهاب المبارك،بريطانيا ومصر(1919– 1955م)،مجلة المؤرخ العربي،العدد29، بغداد ، 1986م .
17. طارق البشري ، الديمقراطية وثورة 23 يوليو 1952 - 1970 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 64 ، حزيران 1984 .
18. عبد الخلق الشهاوي ، حرب الاقطاع يؤمن الطريق للوحدة ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد 138 ، ايلول 1972.

19. عبد الرحمن الرافعي ، كفاح الشعب والجلاء ، مطبعة دار الجمهورية ، بل تاريخ .
20. عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952م، مطبعة السعادة ، ط1 ، القاهرة ، 1957م .
21. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر 1937-1948م، مركز الطباعة الحديثة ، بيروت ، 1973م .
22. عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار المسيرة للطباعة ، بيروت ، بلا تاريخ .
23. عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ، دار المسير للطباعة ، ط2 ، بيروت ، 1983م .
24. عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار النهضة للطباعة ، بيروت ، 1980م .
25. عمر عز الرجال ، العامل الاقتصادي والسياسة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 130، اكتوبر ، 1997م.
26. فلاح حسن حمادي ، التطورات السياسية في مصر واثرها في قيام ثورة 23 تموز من (1945 - 1952) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، 2000 .
27. فوزي عطوي ، جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، 1970م .
28. مايسه الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1993 .
29. محمد البشبيشي ، 23 يوليو ثورة انسانية واخلاقية، الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص60 - 61 .
30. محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج2، مطابع دار المعارف ، القاهرة ، 1972م .
31. محمد عزة دروزة ، عروبة مصر قبل الاسلام وبعده ، المطبعة العصرية للطباعة والنشر ، ط2 ، صيدا ، 1936م
32. محمد محمد فائق ، ثورة 23 يوليو وافريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1984م .
33. محمود متولي ، ثورة 23 يوليو والرأسمالية المصرية حتى سنة 1961م ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد 138 ، ايلول ، 1972م .
34. مفيد كاصد الزبيدي،بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين،مجلة افاق عربية ، العدد 5 ، ايار ، 1993م .
35. مولود عطا الله ، نضال الشعوب من اجل الاستقلال الاقتصادي ، مطبعة دار التقدم ، موسكو ، 1971م .
36. https://ar.m.aljazeera.net/NR .